



النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ فهد اليوسف ودا.أحمد العوضي ود.نورة المشعان



سمو الشيخ أحمد عبدالله رئيس الوزراء مترئسا اجتماع الحكومة أمس بحضور النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ فهد اليوسف وشريفة المعوشري وعبدالرحمن المطيري ودا.أحمد العوضي ود.نورة المشعان

مجلس الوزراء: اعتمادهما مرجعين بجميع مشاريع الدولة الحالية والمستقبلية

إلزام كل الجهات الحكومية بكود البناء و«كود الكويت لذوي الإعاقة»

- الحويلة: تحديثات جوهرية في اشتراطات البناء والتصميم والتنفيذ
- الموافقة على الانضمام لاتفاقية لاهي لحماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح
- العوضي: مركز التأهيل من الإدمان بالصليبية يوفر خدمات وفق أعلى المعايير
- اعتماد محضر اللجنة العليا للجنسية المتضمن حالات فقدها وسحبها من بعض الأشخاص



م.سيد جلال الطبطبائي ود.نادر الجلال وعبداللطيف المشاري ودا.أمثال الحويلة



خليفة العجيل وطارق الرومي والمستشار يوسف السميح



شريفة المعوشري وعبدالرحمن المطيري

البروتوكول الثاني الملحق لاتفاقية لاهي لعام 1954 الخاصة بحماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح والموقع في مدينة لاهي بتاريخ 26 مارس 1999، ويأتي مشروع مرسوم بقانون المشار إليه لتنفيذ السياسة العامة لدولة الكويت الهادفة إلى تعزيز إنفاذ القانون الدولي الإنساني ومواومة تشريعاتها الوطنية مع المتطلبات الدولية ذات الصلة من خلال إدماج قواعد الحماية في المنظومة القانونية الداخلية وتكريس الحماية للأعيان الثقافية وتعزيز الأطر المؤسسية المعنية بما يدعم الوقاية والمساءلة القانونية ويكتسب الانضمام إلى هذا البروتوكول أهمية خاصة نظرا لما يوفره من إطار قانوني متقدم لحماية الممتلكات الثقافية أثناء النزاعات المسلحة ويهدف إلى إقامة نظام معزز لحماية ممتلكات ثقافية معنية على وجه التحديد ويفرض قيودا واضحة على استهداف المواقع الثقافية والدينية والتاريخية ويؤكد الطبيعة الإنسانية للتراث الثقافي بوصفه تراثا مشتركا للبشرية لا يجوز المساس به.

وقرر مجلس الوزراء الموافقة على مشروع مرسوم بقانون بالموافقة على الانضمام إلى البروتوكول الثاني لاتفاقية لاهي لعام 1954 الخاصة بحماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح ورفعها إلى صاحب السمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد. واعتمد مجلس الوزراء محضر اللجنة العليا لتحقيق الجنسية الكويتية والمتضمن حالات فقد سحب الجنسية الكويتية من بعض الأشخاص وذلك وفقا لأحكام المرسوم بالقانون رقم 15 لسنة 1959 بشأن الجنسية الكويتية وتعديلاته. واستعرض مجلس الوزراء عددا من المواضيع المدرجة على جدول الأعمال وقرر الموافقة عليها كما قرر إحالة عدد منها إلى اللجان الوزارية المختصة لدراستها وإعداد تقارير بشأنها لاستكمال الإجراءات الخاصة بإنجازها.

لتقديم العلاج وتأهيل مرضى الإدمان. من جانب آخر، استمع مجلس الوزراء إلى شرح قدمته وزيرة الشؤون الاجتماعية وشؤون الأسرة والطفولة ورئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة د.أمثال الحويلة حول القرار الوزاري رقم 696 لسنة 2024 بتعديل بعض أحكام القرار الوزاري رقم 206 لسنة 2009 بشأن تنظيم أعمال البناء والجدول الملحق به والخاص بإصدار كود الكويت لإمكانية الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة وفق مبادئ التصميم العام المعتمد من الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة على جميع المباني والمنشآت وذلك بحسب الاستعمال المحدد لكل مبنى وطبيعته الوظيفية، موضحة أن القرار الوزاري المشار إليه تضمن تحديثات جوهرية في اشتراطات البناء والتصميم والتنفيذ بما يحقق متطلبات السلامة العامة والاستدامة ويعزز الإتاحة الشاملة والدمج المجتمعي للأشخاص ذوي الإعاقة. مؤكدة أن هذا القرار جاء اتساقا مع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة وعلى رأسها اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ومع توجهات الدولة في تحقيق التنمية الحضرية المستدامة وجودة الحياة الشاملة.

وقرر مجلس الوزراء تكليف جميع الوزارات والجهات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة بالالتزام الكامل بتطبيق أحكام كود البناء وكود الكويت لإمكانية الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة واعتمادهما كمرجعين إلزاميين في جميع مشاريع الدولة الحالية والمستقبلية دون استثناء، وإلزام جميع الجهات بتعميم القرار الوزاري المشار إليه وجميع الكودات والاشتراطات والجدول الملحق به ورفعها على مواقعها الإلكترونية الرسمية. من جهة أخرى، اطّلع مجلس الوزراء على محضر اجتماع اللجنة الوزارية للشؤون القانونية والمتضمن عدة بنود، أبرزها مشروع مرسوم بقانون بالموافقة على الانضمام إلى

كونا: عقد مجلس الوزراء اجتماعه الأسبوعي صباح أمس في قصر بيان برئاسة سمو الشيخ أحمد عبدالله رئيس مجلس الوزراء. وبعد الاجتماع، صرح نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء شريفة المعوشري بما يلي: اطّلع مجلس الوزراء في مستهل اجتماعه على الرسائل الواردة من الديوان الأميري والموجهة إلى صاحب السمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد من رؤساء بعض الدول الشقيقة والصديقة بشأن سبل تعزيز العلاقات الثنائية وتفعيل أوجه التعاون المشترك بين دولة الكويت وتلك الدول في مختلف المجالات.

من جهة أخرى، اطّلع مجلس الوزراء على العرض المرئي المقدم من وزير الصحة د.أحمد العوضي حول مشروع مركز التأهيل من الإدمان في منطقة الصليبية والذي يأتي تنفيذاً لأحكام القانون رقم 59 لسنة 2025 في شأن مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية وتنظيم استعمالها والاتجار فيها، موضحة أن هذا المشروع يعتبر مركزاً متكاملًا لعلاج الإدمان يوفر خدمات طبية وتأهيلية وفق أعلى المعايير، حيث يستهدف المدمنين الذين صدرت بحقهم أحكام قضائية وشكاوى إدمان بهدف تمكينهم من استكمال فترة العلاج كاملة دون الإخلال بخطة ومدة العلاج، مبينة أن المشروع يقع على مساحة تبلغ 37,500 متر مربع وتضم مكونات المشروع مبني رئيسيا يقدم خدمات صحية وفندقية بسعة 265 سريرا ومبنى المسرح ومبنى المعهد الصحي الذي يتكون من حمام سباحة وناد رياضي وصالة علاج طبيعي إلى جانب المباني المساندة والتي تتكون من المطبخ والصيدلية المركزية والمصلى والمختبر، إضافة إلى أربعة ملاعب خارجية، مؤكدا أن المشروع يعد نموذجا وطنيا رائدا للتكامل بين العمل الحكومي والدعم المجتمعي ويجسد الدور المحوري الذي تقوم به وزارة الصحة ووزارة الداخلية بالتعاون مع بيت الزكاة



تابع قناة «الأنباء» عبر «الواتساب»

وكن على اطلاع على آخر الأخبار

للمتابعة
AlanbaChannel



alanba.com.kw

شدت على أهمية الالتزام بما يصدر عن الجهات الرسمية من بيانات وتصريحات

«الإعلام»: ضرورة استقاء المعلومات والبيانات عن الشأن الخارجي من الجهات الحكومية

ضمان مصداقية وموثوقية المحتوى الإعلامي والحفاظ على المعايير المهنية التي توطر العمل الإعلامي مع الالتزام بالضوابط المنظمة للعمل الإعلامي وأخلاقيات المهنة.

الكويتية الرسمية. وشددت الوزارة في بيان صحفي على أهمية الالتزام بما يصدر عن هذه الجهات الرسمية في دولة الكويت من بيانات وتصريحات بما يساهم في

كونا: أهابت وزارة الإعلام بوسائل الإعلام المحلية ومستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي لضرورة استقاء المعلومات والبيانات المتعلقة بالشأن الخارجي من الجهات الحكومية